الباب الخامس

الشعور القومى ووسائل تربيته

يمتاز الجيل الحاضر بشعور قومى يختلف كثيراً عن وطنية الأجيال الماضية ؛ ولا يكفى فى أيامنا هذه أن ينحصر الشعور الوطنى فى قادة الشعب ونخبته العاملة ، بل يجب أن يُلهَمه جميع أفراد الأمة حتى يشتركوا فى العناية بشؤونهم العامة والاشتغال بمسائلهم الوطنية . والمتتبع للتاريخ يرى أن النزعة القومية الواسعة كما نعرفها الآن وليدة عصر قريب ، لا يرجع ظهورها وانتشارها فى العالم إلى أكثر من قرن أو قرنين ؛ لكنها أصبحت اليوم أساس الحياة الاجتماعية ومنبع النشاط والقوة فى الأمم . ويعتمد الشعور القومى على اتحاد ملايين من الأشخاص فى روح واحدة وغايات مشتركة ، فيلتف حوله الأفراد والأسر والطبقات والطوائف وتكوّن كتلة متحدة وجسماً واحداً ؛ فتتحول الجماهير من كبكبة غير منظمة إلى مجموعة ذات نظام خاص ، وتصبح كائناً وطنياً حياً مستقلاً بأوصافه . وينشأ الشعور الوطنى عن تاريخ الأمة وتكوينها والتطورات التى مرّت بها وأثّرت فى تقدمها أو ركودها ؛ فإذا ما تمّ واكتمل وجّه عامة الشعب نحو غايات مشتركة وأغراض يتفق عليها الجميع ، وجمعهم حول تقاليد ثابتة لا تستغنى عنها أمة تشعر بوجودها وتفخر بعزتها ومجدها .

كنّا نود أن ندرس فى تفصيل الشعور القومى المصرى فى نشأته ، ونبيّن الظروف القريبة والبعيدة التى ساعدت على تكوينه وأثّرت فيه تأثيراً عميقاً ؛ ولكن المجال لا يسمح لنا بالتوسع فى كل هذا ، ونكتفى الآن بعرض بعض الملاحظات العامة ، وخاصة ما اتصل منها بأحوالنا الراهنة وحاجتنا فى الوقت الحاضر . ولقد أجّلنا النظر فى هذا الموضوع إلى ما بعد البحث فى شئوننا السياسية والإدارية والاقتصادية والعسكرية ، لأنها تعتبر كلها عوامل مادية بالنسبة إليه ، وكأنها هيكل وجسم وهو روحها الذى يبعث فيها الحياة والحركة . والشعب الذى ينقصه ذلك الشعور ، ولا ينتشر الإدراك الوطنى بين جميع أفراده ، يبقى فى مستوى منحط بين الأمم ، ويعز عليه أن يصل إلى استقلاله التام وأن يقوى على مقاومة التقلبات الدولية . ولهذا رأينا من الواجب علينا أن نقف بحثاً مستقلاً على دراسة هذا الشعور لما له من أثر فى الدفاع عن مجتمعنا المصرى ، والذود عن كياننا الوطنى .

* * *

عادت الروح الوطنية المصرية إلى الحياة منذ زمن غير طويل ، إذ لا ترجع إلى أكثر من أربعة أجيال أو خمسة . وكان محمد على باشا ، مؤسس البيت المالك ، أول من تصور لمصر حياة وطنية بعد أن مضت عليها قرون طويلة فى ضعف وانحطاط ، وسعى فى أن يكفل لها شروط الاستقلال ويسلك بها سبل الرقى والحضارة . فزادت على يديه ثروة وادى النيل ، وقامت على أساسها الدولة المصرية ، وتقدمت البلاد فى عهده تقدماً عظيماً ؛ ويدل هذا النجاح على مقدار ما تستطيع أن تقوم به سياسة ذات مقاصد محكمة متى جمعت بين الوضوح فى الخطة

والاستمرار فى التنفيذ . والآن قد تغيّرت الأحوال ولا شك ، وانعكست علينا الأمور ؛ فليس لمصر أن تفكر فى حروب ظافرة ، بل كل همها أن تدافع عن كيانها واستقلالها . وتعقدت المشاكل القومية ، وزادت المصاعب الاقتصادية والاجتماعية ؛ لهذا أصبحنا فى حاجة إلى القيام بمجهود عظيم يماثل المجهود الوطنى الذى بذلته البلاد عن طيب خاطر فى أوائل القرن الماضى .

وبعد ذلك العهد المجيد لم تنم الوطنية المصرية نمواً كبيراً إلى أن تيقظت مرة أخرى فى القرن الحاضر ، وأخذت تقوى وتثبت . ويرجع هذا التطور إلى أسباب كثيرة ، من بينها تأثير الشعوب الأخرى التى جاهدت جهاداً شاقاً لاكتساب حريتها ، فكانت قدوة لنا ومثلاً احتذيناه ؛ وكان لانتشار مبدأ استقلال الأمم فى الخمسين سنة الأخيرة ، وزمن الحرب العظمى على الأخص ، أثر عظيم فى مصر شبيه بأثره فى البلاد الأخرى . وينضم إلى هذه العوامل أن مصر كانت خاضعة للاحتلال الأجنبى ، فكان لمقاومته الأثر الفعّال فى إنماء روح الاستقلال المصرى ؛ وهكذا نمت وطنيتنا وتكوّنت وحدتنا القومية فى جو المعركة والنضال . والآن قد كُلّل هذا التاريخ بالنجاح ، فوفّقنا إلى نيل استقلالنا الوطنى بعد معركة ليست طويلة جداً ولا شاقة جداً بالنسبة إلى المصاعب والمتاعب التى صادفت بعض الأمم الأخرى فى سبيل استقلالها .

وبهذه المناسبة نبدى ملاحظة قد توضح بقية الحديث ، وهى أن الجهاد الوطنى فيما يتعلق بالحركة الفعّالة المتواصلة لم يكن على شكل القيام الشعبى العام ، إلّا فى سنة ١٩١٩ ولمدة قصيرة ، لأن الروح الوطنية لم تنتشر انتشاراً كاملاً

فى جميع طبقات الشعب وأفراده . فقام بذلك الجهاد عدد من رجالنا المستنيرين الذين لم يترددوا فى أن يقدموا أموالهم وحياتهم فداء للوطن ، وأن يعملوا ما استطاعوا على نصرة قضية الاستقلال ؛ ولقد وقف بجانبهم شبابنا المثقف المملوء حماساً وطنياً ، والمستعد لأن يبذل أى تضحية و إن غلت فى سبيل الوطن . والأمة مدينة قطعاً لهؤلاء جميعاً باستقلالها وحريتها ، وجدير بها أن تذكر دائماً هممهم العالية ومواقفهم النبيلة ؛ ولن يمحى من أدمغة الشعب بحال ذكريات هؤلاء الأبطال ، ومن الوفاء أن نعمل دائماً على إحياء ذكرهم وغرس حبهم وتمجيدهم فى قلوب النشء وأبناء الأجيال المقبلة .

وُفّقنا إلى نيل استقلالنا قبل أن يتحقق الشعور بالقومية لدى جميع طبقات الأمة ، وقبل أن يمتلىء به قلب كل فرد من أفرادها . وفوق ذلك فإن أخص خصائص الشعور الوطنى السائد بيننا روح المكافحة والمقاومة تحت تأثير ذلك النضال الذى أشرنا إليه ؛ غير أن هذا الشعور لا يصح أن يقتصر على فكرة المقاومة والدفاع عن الحرية والاستقلال ، التى هى فى الواقع جانب سلبى من جوانبه ؛ وإنما يجب أن يشتمل على عوامل إيجابية وعناصر إنشائية ، هى أشبه ما يكون ببناء وطيد لا بد من إقامته فى قلوب الجميع — وحتى الساعة لم يوضع مع الأسف من هذا البناء إلّا أسسه ، ولن تكتمل قوميتنا إلاّ إذا أتممناه وشيدناه . فعلينا أن نحدد أوصاف القومية المصرية وغاياتها المسلم بها ، ثم نبحث عن الوسائل التى تساعد على تغذية الشعور القومى ، وغرس الإيمان الوطنى فى الأجيال القادمة . ويجدر بنا أولاً أن نبين معالم شعورنا القومى فى الوقت الحاضر بقدر ما يمكن من الدقة ، ونوضح ظاهرتين من ظواهره الهامة .

وأولها أن الشعور القومى لم ينتشر فى جميع طبقات الشعب ، ولا تزال الوطنية غامضة عند سواد الأمة ؛ كأن نعاساً تغلب علينا فى قرون الخضوع للسلطات الأجنبية ، فلم نتخلص منه تماماً حتى الآن . وأهم ما نشأ عن ذلك أن أهل الريف ، وهم عامة الأمة ، لا يشتركون حقيقياً فى حياتنا الوطنية ، ولا ينتفعون بما قد يبعثه الشعور القومى فى القلوب من النشاط والحماس ؛ وكأن لا وجود لهم فى الواقع من ناحية الحياة القومية الصحيحة . أما حق التصويت السياسى المعترف به للجميع ، فإنه لم يفد كثيراً حتى اليوم فى تربية عقلية الشعب ، وتوجيهها نحو الأفكار والآراء التى تقوم عليها الحياة القومية — ويرجع ذلك إلى جملة أسباب وضّحنا بعضها فى الباب الأول . وفى الحقيقة لا تساعد كثرة الأميين على نشر الأفكار الوطنية بين أهالى الريف ، ولا تسهّل على الحكومة تربيتهم القومية ؛ وإلى جانب ذلك فانخفاض مستوى معيشتهم وفقرهم وسوء حالهم الصحية تدعهم غير قادرين على الاهتمام بالشئون العامة ، وتقضى عليهم بالتعلق بمطالب الحياة وضروريات القوت دون أن يجدوا مجالاً للتفكير فى شىء آخر . وللأسف لا يمكن إصلاح هذه الحال فى القريب العاجل ، بل يستغرق ذلك سنوات طويلة ، لأن كثرة السكان وقلة المرافق الاقتصادية وخطر التعليم غير الملائم لظروفنا ، كما قلنا من قبل ، تسبب مشاكل معقدة وتستوجب سياسة رشيدة وبعيدة النظر . بيد أنه من الضرورى أن نضع نصب أعيننا فى كل إصلاحاتنا ومنشآتنا الاجتماعية الشعور القومى وواجب العناية به ، والتربية الوطنية وما تتطلب من وسائل لإنهاضها وتنميتها لدى أفراد الشعب جميعاً .

وإلى جانب هذا المظهر العام ينبغى أن نشير إلى عاملين قد ساعدا على بطء انتشار الشعور القومى بيننا ؛ وأولهما ضعف الروح العسكرية أو فقدها لدى الكثيرين منّا . ولسنا فى حاجة لأن نلاحظ أن هذه الروح ذات أثر فعّال فى التربية الوطنية وتغذية الشعور القومى ، كما يبدو ذلك واضحاً فى كثير من الشعوب المعاصرة ؛ ولهذا تبسطنا كثيراً فى موضوع الخدمة العسكرية والدفاع الوطنى ، لما لهما من صلة وثيقة بالتربية القومية[1] .

وهناك عامل آخل قد يبطىء نمو الشعور القومى ، وهو أن مصر فى حاجة إلى النخبة العاملة من الطبقة المثقفة ؛ لا من جهة العدد لأن التقدم محسوس فى هذه الناحية ولا يزال عدد المتعلمين والمثقفين من المصريين والمصريات فى ازدياد مطرد ، بل من جهة اتحاد هؤلاء الأفراد الممتازين ورغبتهم فى خدمة الأمة وتعهد تقدمها . فقليلاً ما تنمو هذه الرغبة عند الذين هيئتهم ثقافتهم أو ثروتهم للعمل فى ميدان الصالح العام ؛ وقلّ من يعنى منهم عناية خاصة بالواجب القومى والإصلاح الاجتماعى ، ومن يضرب لمن حوله مثلاً فعلياً فى التعلق بالروح الوطنية والمصلحة القومية . وفى مثال هذه القدوة ما يساعد على تربية الجماهير وتكوينهم .

أما الظاهرة الثانية فيصعب تحديدها عن الأولى لأنها أقل وضوحاً منها ؛

---

(١) ولا يخطرن ببال أحد أنا نرمى بهذا إلى أن المصرى لا يصلح للحرب ولا يقوى على الهجوم والدفاع ، كما يظن خطأ حتى الآن فى بعض الأوساط الأجنبية — فان التجربة قد أثبتت أنه بعد أن يدرب التدريب الكافى ، يصبح جندياً شجاعاً صبوراً ، سلس القيادة محباً للنظام . ولا داعى إلى ذكر المواقع الحربية التى كسبها المصريون ببسالتهم وجرئتهم ؛ فان فتح الشام ، وقمع الدولة العثمانية ، وحروب السودان ، إذا اقتصرنا على ذكر حوادث العهد الأخير ، لا تزال ماثلة فى الأذهان وفيها ما يشهد على مقدرة المصريين الحربية .

وهى عبارة عن فحص الوطنية المصرية ، لا من حيث انتشارها فى طبقات الأمة ، بل من حيث تعيين العناصر التى تتركب منها فكرة الوطنية عند الذين يدركونها . ويبدو للباحث أن تلك العناصر ليست متحدة عند جميع المصريين : فالوطنية لدى بعضهم ليست إلا مكافحة الأجانب ومقاومة سيطرتهم السياسية والاقتصادية ؛ وهذه نزعة الفريق الذى لا يزال متعلقاً بفكرة الجهاد فى سبيل الاستقلال ، دون أن يتنبه إلى ضرورة الشروع فى الإنشاء الداخلى والعمل على تنظيم أحوالنا الاقتصادية والاجتماعية بعد أن أُلغى أكثر قيود السلطة المصرية . ويضيف بعض آخر إلى تلك النية المتجهة نحو المقاومة والمكافحة شعور العزة الوطنية ، والرغبة فى أن تكون الأمة المصرية ذات مكانة وحيثية بين الأمم ؛ ويبدو هذا الشعور لدى الذين بلغوا درجة أعلى من الثقافة فى قالب الاهتمام بالتاريخ الوطنى ، والتمسك بما أورثنا أجدادنا من تراث عقلى وأدبى يجب علينا إحياؤه وإنماؤه . غير أن فى هذه الدرجة يظهر اختلاف جديد وفوارق أكثر أهمية : فيعتد بعض هؤلاء المثقفين بشعورهم الدينى قبل كل شىء ، والدين فى رأيهم هو العنصر الجوهرى فى التراث الوطنى المصري ؛ فيميلون إلى تصوير مصر بصورة عضو من أعضاء مجتمع واسع هو المجتمع الإسلامى ، حتى تستتر الأوصاف الوطنية التى يتميز بها المصريون تحت وصفهم الدينى الذى يشاركون فيه كثيراً من الأمم الأخرى . وبعض آخر يوجه اهتمامه وعنايته نحو عصر من عصور التاريخ المصرى ، فيعتقد أن ما أورثنا هذا العصر من أوصاف وتقاليد هو أهم ما تُبنى عليه أفكارنا الوطنية ، ويتجاهل الأوصاف القومية الأخرى ولا يعيرها اهتماماً ؛ فمنهم من يتعلق بالأوصاف

العربية ، ويميل إلى طبع المستقبل الوطنى بقالب عربى دون غيره ؛ ومنهم من يميل نحو الحضارة الأوربية ، فيرى أن خير ما تفعله مصر أن تتنحى عن الشرق وتأخذ بأساليب الغرب وعقليته . وهكذا نرى هذه الاتجاهات المختلفة أو المتعاكسة تحدث تعارضاً بين عناصر التراث الوطنى ، بينما أن لا تعارض ولا تناقض إذا نظرنا إلى جوهر الأمور . وفريق آخر يعتقد أن الدين فوق النزعة الوطنية ، وله مثل عليا تتصل بالإنسانية جمعاء أكثر من اتصالها بالطوائف والشعوب ؛ ويرى أن الوطنية المصرية مزاج من عناصر مختلفة بين دينية وسياسية ، وتاريخية وجغرافية ، وثقافية واجتماعية ، تتحد كلها وتكوّن روحاً جديدة وعاطفة مشتركة .

وهذه الآراء ليست فى الواقع واضحة لدى معتنقيها وضوحها فى الصورة التى قدمناها ، ولا محددة فى أذهانهم تمام التحديد ، وهى أقرب إلى الميول والنزعات منها إلى النظريات العلمية والأفكار الواضحة ؛ والدراسة والتعليم وحدهما هما الوسيلة لتحديد هذه الميول وضبطها وتوجيه الأفراد نحو جانب أو آخر . ولا نظننا فى حاجة لأن نطيل فى هذا الموضوع الجلى ، وكل الذى يعنينا أن يتوفر شعور صحيح بالوطنية لدى أبناء مصر ؛ ومن حسن الحظ أنه موجود لدى الطائفة المثقفة المولعة بحب الأمة والمملوءة غيرة على المصالح القومية ، وإن اختلفت فى تفسيرها لهذا الشعور . ولا داعى إلى محاولة ترجيح رأى على آخر ، فإنها متساوية تقريباً وجديرة كلها بالاحترام لصدورها عن إحساس عميق واعتقاد صادق ؛ ولعلها تمثل فى الحقيقة فترات متتابعة فى تطور واحد ، ودرجات متصاعدة فى تكوين الروح الوطنية — وسيجىء يوم ، نرجو أن يكون قريباً ، تندمج فيه هذه العناصر بعضها ببعض .

ولم يكن غريباً أن تتضارب الآراء فى حقيقة الشعور الوطنى ، لأن ظروفنا التاريخية قضت بذلك. فإن قدم عهد البلاد بالحضارة الإنسانية، ومركزها الجغرافى الذى يتوسط المعمورة ، سمح لها بأن تشترك فى تطور العالم المعروف حتى اليوم ، وأن تقاسم فى الحركات السياسية والاجتماعية المتعاقبة ؛ وبهذا أصبح تاريخها مملوءاً بانقلابات واسعة فى النظم الحكومية والعقائد الدينية واللغات المتداولة ، بحيث يصعب على الباحث أن يهتدى فى ثنايا هذا إلى وحدة تاريخية واضحة ، وأن يمزج بين عناصر التراث الوطنى .

جذب التاريخ المصرى اهتمام العالم وكثر المشتغلون به من أجانب ومصريين ؛ ولا نظن أنه كتب فى تاريخ أمة بقدر ما كتب فى تاريخ الحضارة المصرية ، حتى أصبح أمرها معروفاً فى الأزمان القديمة والحديثة. ولكن على الرغم من كثرة هذه الأبحاث ودقتها ، لم تكتمل بعد ولا يزال ينقصها جزء غاية فى الأهمية : وذلك أن التاريخ المصرى ينقسم طبعاً إلى عصور عدة قد امتاز بعضها عن بعض، إلّا أن المؤرخين يبالغون أحياناً فى فصلها ، وأصبحوا يدرسون كل عصر وكأنه حلقة منفصلة وتاريخ مستقل ، ولم يهتموا بتوضيح الصلة بين هذه العصور وتكوينها كتلة واحدة . ولعل هذا يرجع إلى طول تاريخنا الذى يستلزم اطلاعاً واسعاً وبحثاً مستفيضاً قد لا يقوى عليه فرد بعينه ؛ ولهذا اضطر المؤرخ لأن يتخصص فى مرحلة من مراحله وجزء من أجزائه . أما المؤلفات المشتملة على التاريخ المصرى فى جملته، وهى قليلة جداً مع الأسف وكلها تقريباً باللغة الأجنبية، فمحدودة الفائدة إذ اشترك فى تأليفها عدد من الإخصائيين ، قام كل واحد منهم

بتحرير ما تخصص فيه ؛ فهى إذاً خلو من وحدة التفكير واتصال العصور ، ولا تعنى كثيراً بنظرة إجمالية أو فكرة شاملة عن تكوين الأمة المصرية ورقيها منذ نشأتها إلى اليوم .

والواقع أن التاريخ المصرى يتطلب عالماً ماهراً ووطنيًّا مخلصاً يأخذ على عاتقه تحريره وضبطه وتقديمه للقراء فى قالب واضح دقيق ؛ لأنّا فى حاجة ماسة إلى بحث تاريخى يجاوز تفاصيل العصور المختلفة وأخبارها الجزئية ، ويتجه أولاً وبالذات نحو مظاهر الحياة القومية ؛ فيتتبعها خطوة خطوة ، ويدوّن صفات الأمة الدائمة ، ويكشف نظمها الإدارية والاقتصادية ، ويدرس تطورها العقلى والاجتماعى . وليس لمصر تلك القصائد الكبرى فى تاريخ الأمة والوطن ، مثل الشاه نامه التى قد يكتفى بها الإيرانيون عن دراسة تاريخهم ، ويترنمون بها فيغذّون روحهم ومشاعرهم الوطنية . وكما أن الصورة الزيتية لا تبدو تماماً على لوحة ما إلّا إذا كانت هذه اللوحة متحدة اللون ثابتة الصبغة ، فكذلك الشخصيات والعواطف الاجتماعية لا تظهر ولا تقوى إلّا إن قامت على دعائم مشتركة من تراث وتقاليد وطنية عامة .

ونحس أكثر بهذا النقص فى تأليفنا التاريخى حين نشاهد أن مظاهر بلادنا تدل على وحدة تاريخية وتواصل فى الحياة القومية . فإذا نظرنا إلى حدود مصر الجغرافية ، وجدناها معيّنة تعييناً تامًّا لم تتغير منذ ستين قرناً ؛ وشاءت الطبيعة أن تحيط الأمة المصرية بالصحراء غرباً وشرقاً وجنوباً ، فنمت منفردة منذ أقدم الأزمان ، وتكوّن فيها ذلك الطابع الدائم وتلك الأوصاف الخاصة التى

تتميز بها إلى اليوم . وكان من نتيجة ذلك أن العناصر الأجنبية التى تواردت على مصر لم تترك أثراً محسوساً فى مجموعة السكان ، فقد اندمج فى الأمة المصرية الاغريق والرومان والعرب وغيرهم ممن أتوا بعدهم ، وتلاشت أوصافهم فيها . وفى المصريين ميل إلى المحافظة على القديم والسنن المألوفة قد لانجده تماماً فى أى شعب آخر : فالزراعة المصرية القديمة التى كانت ثروة أجدادنا الفراعنة ، لا تزال حتى اليوم ذخر المصريين جميعاً وفى صورة تقترب كثيراً من الصورة القديمة . ولم تتغير طرق المعيشة لدى السواد الأعظم من الأمة منذ ظهرت فى صحائف التاريخ ؛ ويبدو تواصل العقلية الشعبية فى البقايا اللغوية والاحتفاظ بكثير من العادات العائلية والاجتماعية ، خصوصاً فى القرى ، وبعض الأوصاف الخلقية كتديّن المصريين العميق وعنادهم وتصلبهم ؛ وهى أوصاف ذكرها المؤرخون والرحّالة منذ زمن بعيد ، ولا تزال سائدة بيننا بعد ستة آلاف سنة .

ولكن على الرغم من بقاء هذه الأوصاف وثبات هذه العقلية ، لا نزال عرضة لأن نضل فى سبيل التقدم الطبيعى ؛ فينسى بعضنا الماضى ومجده أو يهمل هذا إهمالاً تاماً ، ويعنى البعض الآخر بناحية واحدة من نواحيه ولا يفكر فى مجموعة العناصر القومية . وقد أشرنا قبلاً إلى أن شعورنا القومى فى الوقت الحاضر يمتاز بأمرين رئيسيين ، هما ضعف انتشاره وتباين مرماه ؛ ولا شك فى أن الميزة الثانية أخطر من الأولى ، لأن تباين الأفراد فى اتجاهاتهم الوطنية يمس دعامة المستقبل القومى ، ويخشى مع انتشار التعليم أن ينتقل هذا التباين إلى الأمة جمعاء ، ويمتد الاختلاف الموجود بين المثقفين إلى دائرة أوسع هى دائرة الشعب بأسره .

فيجب علينا أن نحدد العوامل المختلفة التى تؤثر فى الشعور القومى ، وأن نرسم فى جلاء الغاية التى يرمى إليها ، حتى تجتمع الأمة كلها على عاطفة واحدة و إحساس متبادل يحفزها إلى السير نحو المكانة اللائقة بها بين الأمم ، والملائمة لتاريخها العظيم ومجدها القديم .

ومن أحدث المؤثرات الأجنبية فى التاريخ المصرى ما وصلنا عن طريق أوربا ؛ وقد بدأ مع الفتح الفرنسى سنة ١٧٩٩ م ، واستمر بعد ذلك إلى اليوم . و بعد سنة ١٨٨٢ أخذ النفوذ الإنجليزى إلى جانب الفرنسى يترك آثاره فى مصر فى النواحى المادية والفكرية والثقافية . ومع أن هذه المؤثرات الأوربية كانت متنافسة ومتعارضة أحياناً ، فليس ثمة داع للتمييز بينها لأنها تشترك فى كل خصائص العقلية الغربية . وقد ساعدها على بسط نفوذها أنها كانت تمثل حركة جديدة ، وتعتمد على أسلحة لم تتوفر لدى المصريين ؛ وفى تقدم أوربا الصناعى والعلمى ما حملنا على أن نجاريها فى نظمها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية . على أن الأمم الأوربية نفسها كثيراً ما فرضت هذه النظم على البلاد الأخرى ، معتقدة أنها المثل الأعلى الذى يجب أن يحتذيه الجميع . وربما تأثرت مصر لقرب موقعها الجغرافى أكثر من غيرها بتلك النماذج والأفكار : فالأمم الأوربية هى التى حملت إلى مصر ثمار العلوم العصرية وفوائد المعارف الطبية والصحية ؛ كما أنها لفتت المصريين إلى مجدهم وتاريخهم وروعة تراثهم الفنى والعقلى . هذا إلى أن النظريات الأوربية فى السياسة والاجتماع دفعتنا إلى العناية بكياننا الوطنى ، وشجعت على إنعاش الروح القومية ؛ وكل ذلك يدفع إلى المطالبة بالاستقلال والحرية . وتلك أياد لا يصح أن ننكرها .

إلّا أنّا من جهة أخرى نلاحظ أن للنفوذ الأوربى آثاراً غير محمودة ، فيظهر أنه عاق سير الوطنية المصرية وقعد بها عن الاتجاه نحو الوحدة والتماسك . وضعف الشعور القومى مرتبط دائماً بضعف التقاليد الثقافية والاجتماعية التى تمثل مظهر الأمة وترسم أوصافها الخاصة بها ؛ حتى أن ثبات تلك التقاليد ، ودوام خواصّ الأمة من تاريخ ولغة ودين وأدب وفن ، إنما هى دعامة الحياة الوطنية ومنبع ثباتها وقوتها . وفى أوائل القرن الماضى انحطّت مصر مادياً وأدبياً إلى درجة لم يسبق لها مثيل من قبل ، وصادف هذا فتح الأوربين للبلاد وبدء تأثيرهم فيها ؛ إلّا أنّا نلحظ من جهة أخرى نسمة وطنية تنعش الأهلين وتعود بهم إلى الحياة ، فيحاولون السير وقد نسوا تقاليدهم القديمة ، وعز عليهم أن يتزودوا بالأسلحة الكافية لتكوين نهضة قومية جديدة . فلم يكن بد من أن يتجهوا نحو المؤثرات الأجنبية التى انتهت بهم إلى شىء من الحيرة والتردد ؛ فلم يؤلفوها تماماً لكى يجاروها ، ولم يحتفظوا بما كان لهم من تراث قديم يسيرون على ضوئه . فإذا كنّا نعترف للعوامل الأجنبية بما لها من فضل فى تثقيفنا ، فإنه لا يفوتنا أن نأخذ عليها أنها صرفتنا إلى حد ما عن ماض لا نستطيع تجاهله ، وضلّلتنا بعض الشىء فى طريق لا بد له من معالم قومية خالصة .

وواضح أن ضعف التكوين القومى وقلة التربية الوطنية الصحيحة تحوّل التأثير الأجنبى إلى عامل ضار أحياناً ، وإن كان نافعاً فى حد ذاته . وما أشبه هذه الحال بالجسم السقيم الذى لا يستطيع أن يتعرض للشمس والهواء والحركة لأن تأثيرها قد يضره ، فى حين أنها تفيد حياته ونموه فى الأحوال العادية . فيجب

إذاً مساعدة الأمة وتشجيعها على إدراك الفكرة الوطنية بأكملها ، كى تصبح قادرة على الانتفاع بالثقافة الأجنبية وتقبل أثرها بغير خطر ولا خوف من زوال أوصافها القومية أو ضعفها . وتلك هى القاعدة الحازمة التى تمكن دون غيرها من الذود عن تراثنا الوطنى ؛ أمّا المقاومة العمياء لكل ما يجيئنا من الخارج ، فلا ننال منها شيئاً سوى الاعتراف بعجزنا والانقطاع عن سير العالم وحركته . وفيما يختص بالأفكار والنظريات التى تجيئنا من أمم الغرب ، يلزمنا من جهة ألّا نركن إليها فى كل أمر ، ومن جهة أخرى ألاّ نتنحّى عنها فى عزلة عديمة الفائدة : فخير لنا ألاّ نعدل عن الاقتداء بالمثل الأوربية فى الأمور العلمية والاجتماعية التى برهنت على نبوغها فيها ، كما ينبغى لنا اقتباس روح النشاط والتطلع إلى الرقى التى امتازت بها أمم الغرب وسارت على ضوئها — وهذه الروح عنصر ضرورى فى الوطنية العاملة التى حاولنا وصفها فى هذا البحث . وإلى جانب ذلك نرى أموراً أخرى ، ثقافية كانت أو خلقية أو اقتصادية ، يحسن بالمصريين فى تدبيرها أن يتجهوا نحو ضميرهم القومى وتاريخهم الوطنى . وسيجدون فى تراث الأقدمين ودرس الأحوال الحاضرة ما يهديهم إلى الطرق السديدة ، أو بقول أصح إلى الطرق المصرية ، التى يجب عليهم ألاّ يحيدوا عنها قيد شعرة .

والآن نخطو خطوة أخرى وننتقل إلى جانب أكثر أهمية فى تعيين وطنيتنا المصرية ، وهو أن نبين الموقف الخاص بمصر إزاء الشرق الذى هى جزء منه ، وإن تميزت عنه فى بعض مظاهرها . أضحت مصر اليوم فى مقدمة البلاد الشرقية التى تشاركها فى اللغة والدين ؛ وترجع هذه الزعامة من الوجهة السياسية إلى كثرة

عدد الأمة المصرية واتحاد أصولها ، وتقدم النشاط السياسى والاجتماعى والعلمى والثقافى فيها عنه فى بلاد الشرق الأدنى وأفريقية الشمالية . ومن الوجهة الدينية أصبحت مصر منذ الحرب أهم الدول الإسلامية والمركز الفعلى للإسلام فى أنحاء العالم ؛ وحلت القاهرة محل الاستانة فى كثير من الاعتبارات ، وخاصة بعد أن فُصل الدين عن الدولة فى تركيا . فهذا التفوق الدينى والسياسى مفخرة لجميع المصريين ، إلاّ أنه فى الوقت نفسه منبع فروض وواجبات كثيرة لا بد منها ؛ وفى مقدمتها أن يؤدوا رسالتهم إلى البلاد الإسلامية المجاورة والناطقة بالعربية ، ويبثوا فيها روح الثقافة والعلم ، ويبذلوا لها كل ما يتطلبه التعاون والجوار والإخاء . وبذا تصبح مصر مركزاً ثقافياً شرقياً وعاملاً من عوامل الارتباط بين الأمم المجاورة ، دون أن تفقد أية أمة من هذه الأمم شخصيتها واستقلالها .

ولكن هذا ليس معناه أن يتقيد مستقبل وادى النيل بمصير بلاد الشرق الأدنى[1] ، ولا أن يقف عندها الأفق السياسى المصرى ؛ فإن التقاليد التاريخية المصرية وموقع البلاد من العالم يستلزم دوراً أوسع وتأثيراً أبعد مدى . وجدير بنا أن نحدد مركز مصر إزاء الشرق والغرب معاً فى شىء من الدقة : ويعنى بالغرب عادة من الوجهة الجغرافية أوربا والبلاد التى قامت على أصل أوربى ، كأمريكا واستراليا وأفريقية الجنوبية ؛ أما الشرق فيراد به بقية العالم ، وبعبارة أخرى أفريقية الشمالية والقارة الآسيوية . ومن الناحية التاريخية يُعد الشرق أصلاً

(١) فضلاً عما قد يترتب على هذا التقييد من التعهدات الاقتصادية أو العسكرية ؛ فان مصر عاجزة كل العجز فى الوقت الحاضر عن أن تتحمل أى تعهد من شأنه أن يفرض على الاقتصاد المصرى مد المساعدة المالية أو الاقتصادية أو العسكرية لبلاد أجنبية .

للبشرية ، فى حين أن الغرب تأخّر عنه كثيراً وتتلمذ له فى نموه و اطراده — و إن كان قد تغلب عليه فى العصور الأخيرة بقوته المادية وحماسه الوطنى . ومن الوجهة الأدبية والعقلية والفنية هناك تباين عميق أيضاً بين الشرق والغرب . إلا أن هذه الفواوق تتضاءل شيئاً فشيئاً كلما اقترب الشرق من الغرب ، وأصبحنا أمام حضارة ليست شرقية خالصة ولا غربية خالصة ، بل هى مزيج من هذين معاً ونقطة التقاء الشرق بالغرب منذ التاريخ القديم ، وهذا بالدقة هو شأن مصر . وكان لهذا الموقع الجغرافى الخاص أثره فى كل مراحل التاريخ المصرى .

فمن الوجهة الدينية نلاحظ أن المسيحية دخلت أفريقية على أيدى المصريين ، و بينهم نشأت الرهبنة ثم انتشرت فى الشرق والغرب . ودخل الإسلام القارة الإفريقية عن طريق مصر ، فكانت حصناً له وقاعدة لقواده الذين واصلوا السير إلى أواسط أوربا . ومن الناحية السياسية مصر هى التى وقفت حجر عثرة فى طريق حملة أوربا ضد الشرق أثناء الحروب الصليبية ؛ كما عارضت حملة موجهة من الشرق نفسه ضد الحضارة الغربية والشرقية معاً بوقوفها فى وجه تيمور لنك فى القرن التاسع من الهجرة . ومن الناحية الثقافية أخيراً كلنا يعلم أن مدرسة الإسكندرية من أوضح الأمثلة على توسط مصر بين الشرق والغرب ، فقد احتفظت بالفلسفة الاغريقية التى كانت عاملاً من عوامل النهوض الإنسانى ، وأسلمتها إلى المدارس اللاتينية والعربية . ولا نظننا فى حاجة لأن نطيل فى هذا الباب ، والفكرة واضحة للجميع : فكانت مصر دائماً مثار احتكاك وأداة اتصال بين الشرق والغرب . والآن ، وقد هيأ الله استقلالها وسمح لشمسها أن تظهر بعد

كسوف طويل فى أفق السياسة الدولية ، فجدير بها ألاّ تنسى أثرها العظيم فى الأمور الاجتماعية والثقافية والدينية ، وأن تعمل دائماً على أن تكون فى المستقبل كما كانت فى الماضى نقطة اتصال ومزج للمدنيات التى لها صلة بشواطئ البحر الأبيض المتوسط . ورسالتها إلى العالم أن تذكر موقعها الفريد ، وتجدّ فى تقريب البلاد وربط الشعوب ، وتبذل كل ما فى وسعها لدوام التبادل الثقافى والفكرى بين أوربا وآسيا وأفريقية .

بقيت أمامنا الخطوة الأخيرة : إشتركت مصر كما رأينا فى كثير من التطورات العالمية ، واتصلت بمعظم الحركات السياسية والفكرية التى أثرت فى تقدّم العالم ؛ حتى اشتمل تراثنا الوطنى على آثار جميع التيارات الفكرية ، والانقلابات الاجتماعية ، والمشاكل الدينية ، التى ساعدت على ارتقاء الأمم ، وحددت أوصاف كل شعب على نحو ما نراه فى الوقت الحاضر . ولكن على الرغم من هذه الآثار المختلفة — وقد وصلنا فى هذا المكان إلى جوهر الموضوع — لم تزل مصر هى كما كانت الأمس ، لم تتغير فى مظاهرها الخاصة ولا فى أوصاف شعبها وعقليته . وهكذا بعد سؤال التاريخ والاسترشاد بأحوالنا وظروفنا الحاضرة ، اهتدينا إلى المميزات التى يجب أن تسود شعورنا القومى : فمصر فى الواقع قطعة من المجتمع الإسلامى ، وقائدته الروحيـة فى مختلف الجهات ؛ وفيها كثير من الصفات الشرقية التى حملتها إلينا اللغة والثقافة العربية ؛ كما استفادت من الحضارة الأوربية نظمها السياسية وبعض المبادئ الاجتماعية ، والعلوم العصرية ووسائل التقدم الصناعى ؛ غير أن محك الوطنية ومصداق القومية ليسا شيئاً آخر سوى

اسم مصر وكلمة المصريين . فنحن لا نعترف فى جوهر شعورنا الوطنى بالانتماء إلى شرق أو غرب أو أية نظرية أخرى ، بل نستمد من أصول بلادنا وخواص أمتنا أساساً لعزتنا وقوميتنا . فالأساطير التاريخية المصرية والشعور القومى الصادق عبارة عن رباط شديد يربط عناصر تراثنا الوطنى ، وقالب يجمع بين أطرافها فى وحدة متناسقة الأوصاف وصورة وطنية زاهية اللون .

* * *

وإذاً قد اتضح لنا أن الفكرة الوطنية مزاج من النظريات القومية التى تحدثنا عنها ، ولا يمكن أن تقوم على حساب ميل أو نظرية خاصة دون النظريات الأخرى . فيجب أن تكون تلك الروح الشعبية التى ننشرها بين الجماهير متفقة مع هذا المزاج ومتلائمة مع هذا التركيب ، حتى تجمع أفراد الأمة على شعور وطنى يحقق كل العناصر التى لا تحيا الفكرة الوطنية بدونها . ومن وظائف الحكومة الجوهرية أن تعنى بتربية صفات الشعب الخليقة ، وتعمل على إنماء الروح القومية وتكوين النظرية الوطنية الصحيحة ؛ وترانا فى حاجة ماسة إلى الشروع فى حركة واسعة النطاق بعيدة المدى لتربية شعورنا القومى — ونسارع إلى التصريح بأن هذه الحركة لا تتطلب زيادة فى مصاريف الدولة ، بل أنها تعتمد أولاً وبالذات على اهتمام الحكام ونشاطهم ، وتستند إلى ضمير نخبة المثقفين الحي وشعورهم الصادق ، ولا سيما الذين يباشرون تربية النشء .

ولا شك فى أن خير طريق للوصول إلى الغاية المطلوبة هو الاهتمام بالجيل الجديد ، ووضع نظم التعليم والتربية على أساس ذلك الشعور القومى المصرى الذى

حاولنا رسم بعض أوصافه . ولقد رأينا فيما سبق أن التعليم والتربية مظهران لمشكلة واحدة ، وإن كنّا نفرّق بينهما لاعتبارات عملية ؛ ومن حسن الحظ أن نظمنا التعليمية تتقدم بوجه عام من الناحية الفنية تقدماً محسوساً ، وإن كانت هناك مآخذ كثيرة لا زلنا نلاحظها عليها ، وفى مقدمتها قلة التناسق بين مراحل التعليم المختلفة ، وضعف التلاميذ فى بعض المواد الأساسية ، وخاصة اللغة العربية والتاريخ . إلّا أن هذا التقدم العلمى لم يكن مصحوباً ، ويا للأسف ، بتقدم آخر يوازيه أو يقرب منه فى الناحية الخلقية والشخصية ؛ وبقيت شئون التربية القومية فى معاهدنا المختلفة مهملة ، ولم تعرها الحكومة ولا الرأى العام اهتماماً يتناسب مع خطورتها وأثرها .

وواضح أن الشعور القومى نتيجة مباشرة لنظم التعليم والتربية ؛ وكلما ضعف التعليم فى أمة ، أو نقصت العناية بالتربية فيها ، تبع هذا ضعف فى الروح القومية وتحديد لمداها ؛ وهذا ملحوظ تماماً فى مصر . وقد كان لتنوع مناهج التعليم ووسائل التربية فى مدارسنا ومعاهدنا ، أميرية كانت أو أهلية ، مصرية كانت أو أجنبية ، أثره السيئ فى تباين الميول والاتجاهات المتعلقة بالفكرة القومية . وما أحوجنا إلى مجلس أو لجنة تعنى بشئون التربية القومية بوجه عام ، ووسائل نشرها فى المعاهد العلمية والأوساط الشعبية على اختلافها . ونظن أن وزارة المعارف تفكر فى تكوين مجلس أعلى للتعليم ، وحبّذا لو ضمّت إلى اختصاصه فكرة التربية القومية التى أشرنا إليها . وعلينا أن نحدد فى اختصار المبادئ الرئيسية التى يجب أن تقوم عليها التربية القومية فى مراحل التعليم المتتالية .

فى المدارس الأولية والابتدائية والثانوية يجب أن تتجه عنايتنا أولاً نحو التربية الخلقية ؛ فنغرس فى الأطفال ما استطعنا الصفات الفاضلة ، ونُشغل بسلوكهم بدرجة لا تقل عن اهتمامنا بدروسهم ، ونربى فى اختصار أرواحهم كما نربى عقولهم . ومن جهة أخرى لا شك فى أن المدرس هو المثل الأول الذى يحتذيه الطفل الصغير ، فإذا كان هذا المدرس مملوءاً حماساً صادقاً ووطنية صحيحة استطاع أن يشعّ شيئاً من ضوءه على أبنائه الصغار المحيطين به والملتفين حوله — وبقدر ما تسمو روحه بقدر ما تنمو روح تلاميذه . وفى الواقع أن المدرس المصرى مطبوع على حب مصر ، ولكنه ينقصه أحياناً أن يحاول غرس هذا الحب فى قلوب الآخرين ، وأن يتخذ أحسن السبل لتعهد هذا الغرس النافع ؛ ولا بد لنا من أن نلحظ فى تكوين المدرسين قدرتهم على التربيـة القومية كما نلحظ فيهم كفايتهم العلمية . وثالثاً لا نظننا فى حاجة إلى أن نشير إلى ما للتاريخ من أثر فى التربية القومية والشعور الوطنى :

وفى الحقيقة تاريخ الأمة هو المرآة الناصعة التى تعكس عليها صوراً من عزها الماضى ومجدها القديم ، ووازع مستمر يدفعها دائماً للسير إلى الأمام كى تعيد العزة الداثرة أو تتلافى أخطاء السابقين . والأمم الناهضة شديدة التعلق بتاريخها ورجالها المعدودين ، وأحاديث أفرادها تدور غالباً حول ذكريات الماضى وما قام به عظماؤها وأبطالها الخالدون ؛ وقد أدركت الدول الدكتاتورية أثر الدروس التاريخية فى تكوين الروح الشعبية ، فأخذت ترسم تاريخها رسماً يلائم ميولها ويتفق مع نزعاتها الحاضرة ، دون اعتداد أحياناً بالحقيقة التاريخية فى ذاتها . ونحن لا نريد مطلقاً أن نغلو هذا الغلو ، أو نسير هذا السير الخاطئ ؛ بل نعتقد فقط أنّا إذا كنّا نريد

أن نربى ناشئتنا تربية وطنية صحيحة ، فلا بد لنا من أن نقدم لها تاريخنا فى صورة حقيقية جذّابة يقبل الكل على قراءتها والتعلق بها . لا سيما ودراسة التاريخ عندنا حتى اليوم ناقصة من نواح كثيرة : فهى تعنى بالغرب أكثر من عنايتها بالشرق ، وتبحث عن أخبار الدول الأوربية دون أن تبيّن الصلة بينها وبين الحضارة المصرية. هذا إلى أن تاريخ مصر نفسه يُعرض عرضاً جافًّا مختزلاً اختزالاً مخلاً، لا يخرج منه التلميذ بفائدة كبيرة ، ولا يحس بأنه تاريخ وطنى يتطلب اهتماماً يزيد على اهتمامه بتواريخ الأمم الأخرى . وأخيراً ليس فى التاريخ المصرى كما ندرسه اليوم وحدة ولا تناسق ولا ارتباط بين أجزائه المختلفة ، وفى توزعه على هذه الصورة ما يفقده كثيراً من قيمته . وإذا كنّا نطالب بإحياء التاريخ المصرى عامة، فإنا نستمسك خاصة بالجزء الذى تعتمد عليه نهضتنا الأخيرة ، ونعنى به تاريخ مصر الحديثة منذ حكم محمد على المقرون بشعور وطنى جديد .

وفيما يختص بالتعليم العالى ليست لدينا ملاحظات نضيفها إلى ما سبق ، اللهم إلّا أنّا نشاهد فرقاً وطوائف بين شبابنا المثقف قد اعتنقت ميولاً وآراءً مختلفة ؛ وأصبحنا ونحن نرى فى الدائرة العلمية انقساماً قد يقرب من الانقسام الذى نراه فى الأوساط السياسية . وهناك شبه تنافر وتنازع بين أبناء المعاهد المختلفة ، لأن طلبة كل معهد يعتدون بأنفسهم ويرون أنهم أصلح للمجتمع من غيرهم . والتربية القومية الصحيحة تتنافى كل التنافى مع هذه الروح السيئة ، وواجبنا أن نزيل هذه الفوارق ونقرب المسافة بين خيرة أبناء الأمة الواحدة . ومن سوء الحظ أن السياسة جاءت ضغثاً على أبالة فى هذا الباب ، وزادت الطين بلة ، وساعدت

على الفرقة بين طلاب المدارس العالية . فأصبح كل فريق ينتصر لحزب معين وسياسة خاصة ؛ وقد استغلّ المشتغلون بالسياسة على اختلافهم هـذا الاستعداد أسوأ استغلال ، وغامروا بمستقبل الطلبة فى هذا المضمار سيراً وراء الأغراض الحزبية . ونظن أن الساعة قد حانت لأن نعدل عن هذه الخطة البعيدة عن الصواب والحزم ، وأن ندع الطلاب يعدون أنفسهم أولاً ، حتى إذا ما تهيئوا للحياة الخارجية تُرك لهم زمامها . وكلنا يعلم أن هؤلاء الشبان سيكونون غداً حكام الأمة وقادتها ، فمن الحكمة و بعد النظر أن نبذل كل الجهد فى إعدادهم لتأدية واجبهم الاجتماعى والقومى على الوجه الأكمل ، وإلهامهم روح التفاهم والتضامن فى سبيل الصالح العام .

وليست الشابة أقل احتياجاً إلى تكوين الروح القومية من الشاب ، بل ربما كان المنطق يقضى أن نغرس فيها هذه الروح قبل أن نغرسها فى الشباب ، لأنها وهى أم المستقبل كفيلة بأن تنفث روحها فى أفراد كثيرين . هذا إلى أن رقة جانبها ونمو عواطفها يساعدها على أن تؤثر فى هذة التربية القومية تأثيراً أعمق وأبلغ. وقد أخذت الشابة المصرية تدرس بجانب الشاب فى بعض كليات الجامعة، أو تعمل على مقربة منه مجارية له فى كل مضماره الثقافى والعلمى . فكل الوسائل التى بيّناها قبلاً فيما يتعلق بتكوين الشعور الوطنى صالحة للفتيات صلاحها للفتية ؛ والشابة بوجه عام أميل إلى القصص والتاريخ من الشاب ، فإذا ما قدمنا لها نماذج قومية مختـارة ساعدتها كل المساعدة على تخير أسمى الغايات فى خدمة الشعب والوطن . والمرأة المثقفة لا تقل أهمية الآن فى كيان مجتمع صحيح من الرجل المثقف .

و إذا كان شرط الشعور القومى الصحيح أن يكون سائداً وعاماً ، فإنه ينبغى ألّا تقتصر تربيتنا القومية على المدارس وأبنيتها ، بل يجب أن تتعداها إلى الأوساط الشعبية المختلفة ، فى الأسواق والأندية ، فى المدن والقرى ، لدى الصناع والزراع ، و بين التجار وأصحاب رؤوس الأموال . ولنا فى وسائل الإذاعة الحديثة والمحاضرات العامة والدعاية المستمرة ما يعيننا على تحقيق ما ننشده . والأسرة بوجه خاص هى الحجر الأساسى فى بناء الأمة ، ومن لم يتكون شعوره القومى بين أهله وذويه عزّ عليه كثيراً أن يجنيه من الأوساط الخارجية ؛ و يوم أن نصل إلى أم مهذبة مثقفة ثقافة كاملة نستطيع أن نقول إن الأسرة ستضطلع بالعبء الأعظم من مهمة التربية القومية . فلنحاول فى مرحلة الانتقال التى نمر بها الآن أن نزود الأسر بمختلف النصائح اللازمة لتكوين شعور متحد وروح وطنية عامة .

وخلاصة القول أن جملة التدابير المتعلقة بتربية الشعور القومى ، بل وكافة الخطط العملية فى الأمور الوطنية ، لا يرجى منها فائدة إلّا إذا سبق تنفيذها التفاهم الخالص بين أفراد الطبقة المثقفة ، و إجماعهم التام على الغايات الوطنية . فإذا وفّقنا لذلك ، كان من السهل تطبيق القواعد الضرورية لتربية الشعور القومى ونشره فى جميع الطبقات ؛ وبذا تلتفّ الأمة حول فكرة وطنية شامله وأغراض شعبية عامة . فيتقارب بيننا ما تباعد ، ويلتئم ما تنافر ، ويأتلف ما اختلف ، ويتحد ما تفرق ؛ ونشعر بالعزه القومية على وجهها الصحيح ومظهرها الكامل — وهذه هى السبيل الوحيدة ، فيما نعتقد ، التى توصلنا إلى الرقى المنشود . و إذا كان لا بد من مثل نقدمه للشعور القومى وأثره فى حياة الأمة ونهوضها ، فإن فى الدول

الأوربية المعاصرة وإحساسها الدقيق فى ساعات الأزمات والخطر خير ما يوضّح ذلك ؛ وها هذا الشعور القومى يوجه دفة السياسة فى وجهات مختلفة ، فيُقدّس السلم أحياناً باسمه ، وتُحبّذ الحرب أحياناً أخرى خضوعاً لإشارته وأمره . وفى اختصار إذا كان للوطنية عنوان فهو شعور معتنقيها ، وإذا كان للقومية مبيت فهو روح المنادين بها .

خاتمة

رأينا أن العوامل التى تعوق إصلاح أمورنا القومية وتبطئ بسيرنا فى طريق التقدم والرقى هى ، أولاً ضعف التربية الوطنية والشعور القومى لدى السواد الأعظم من الأمة ، وثانياً عدم الاستقرار السياسى والإدارى ، وثالثاً نقص المرافق الاقتصادية بالنسبة إلى عدد السكان ، وأخيراً خطورة الحال الدولية . ومن بين هذه العوامل الأربعة ليس ثمة شك فى أن أهمها هو العامل الاقتصادى الذى نعتبره عقدة المشاكل التى تواجهنا من جميع النواحى. أما العوامل الثقافية والسياسية والإدارية فيمكننا أن نعالجها فى أقرب وقت ، ولدينا جميع الوسائل لذلك إذا ما عرفنا أن نسلك مسلك الاشتراك والتعاون على ما فيه خير الجميع . وليس العامل الدولى فى أيدينا مطلقاً ولا نستطيع أن نعالجه مباشرة ؛ غير أنه يجب علينا القيام بالتدابير اللازمة للوقاية من خطر الحرب إذا ما حلت بنا . وقد لاحظنا أن الخطط العامة التى يحسن العمل على مقتضاها تتلخص فى النقط الآتية :

السياسية والإدارة . لا فائدة فى وضع خطة عملية لإصلاح طرائق السياسة ، فإن سبل الإصلاح معروفة تمام المعرفة لدى الجميع ، ويتوقف تنفيذها على شرط واحد هو اتفاق المسؤولين عن شئوننا القومية وتضافرهم التام على خدمة الصالح العام . أما الخطة الإدارية فأساسها أن ننظم علاقات الحكومة مع الموظفين ، وعلاقات الإدارة مع الجمهور ؛ ونضع قواعد ثابتة لتحديد حقوق الحكومة

والموظفين والجمهور ، وننشئ النظم الكفيلة بمنع التعدى على هذه الحقوق . وينبغى إلى جانب ذلك أن تنهج سياسة الدولة منهج التناسق التام بين مختلف التدابير الإدارية والاقتصادية والثقافية ؛ ولا يتحقق ذلك إلا إذا اتفقنا على برنامج عام ، وواصلنا تنفيذه بانتظام سنة بعد أخرى .

المرافق الاقتصادية . يجب العناية بالمرافق الزراعية أول كل شىء ، وخاصة بزيادة المساحة المزروعة وتحسين متوسط الإنتاج . وينبغى تشجيع التقدم الصناعى ، وتنشيط البحث عن الخامات المعدنية واستخراجها — ويجب فى كل ذلك أن يكون استغلال المرافق الوطنية متدرجاً ومتناسباً مع طلبات السوق المحلية ، وموجهاً نحو زيادة طاقة السكان فى الاستهلاك ؛ لأنّا تحت تأثير ظروفنا الاقتصادية الخاصة ، ورغبة كل دولة فى اعتمادها على نفسها اقتصادياً ، لن نجد السبيل ميسرة إلى منافسة الأمم الأخرى فى الميادين الصناعية .

الصحة العامة . وقد انتهينا فى معالجة مشكلتها إلى أن إصلاحها يتطلب العناية بجانبين مهمين ؛ فأما أولهما فهو الوقاية من الأمراض وعلاجها ، والسعى إلى استئصال أسباب الآفات المتوطنة . أما الجانب الثانى فهو تعهد التغذية العامة بزيادة الإنتاج ، وإنشاء سياسة ثابتة للمواد الغذائية الضرورية ، وتنشيط الاستهلاك فى هذه الناحية لدى الطبقات الفقيرة .

مستوى المعيشة . بديهى أن الإصلاح الاجتماعى يتوقف أولاً وبالذات على سير النمو الاقتصادى ، ومن الخطأ أن نحاول إصلاحاً اجتماعياً بمعزل عن حالنا الاقتصادية ، أو غير متناسب معها . وقد أبدينا الأسباب التى جعلتنا نتوقع عدم تحسين مستوى

المعيشة الحالى على العموم فى السنوات القادمة ، ونخشى فوق ذلك هبوط هـذا المستوى عما قريب إذا استمر التطور الاقتصادى فى سيره البطىء الحاضر . إلّا أن هـذا لا يمنعنا من اتخاذ تدابير ضرورية ومحكمة فى حدود مقدرتنا الاقتصادية لإصلاح بعض نواحى النقص فى طرق المعيشة ؛ وفى مقدمة هذا الإصلاح تحسين التغذية الذى ألحقناه بالشئون الصحية ، والعناية بشئون السكن فى القرى والمدن والمراكز الصناعية ، والسعى فى انتشار الملكية الصغيرة والمتوسطة فى الأراضى الزراعية ، وتقدم التشريع الاجتماعى بأنواعه . ونرجو أن نعود إلى هذا إن شاء الله فى المستقبل القريب .

التعليم والتربية . لعلّنا لاحظنا أن هذه المهمة الخطيرة تعتمد على ثلاث خطط رئيسية : أولاً تعميم التعليم الأولى والابتدائى حتى تصبح تلك الدرجة من الثقافة مستوى عادياً فى الشعب . ثانياً مراقبة انتشار التعليم الجامعى والفنى مراقبة تجعله يتناسب مع مجال العمل فى مختلف المهن ، وإنّا نعتقد أنه لا يصعب تحقيق هذا التناسب . ثالثاً التدقيق فى التربية الوطنية فوق أى اعتبار آخر فى جميع مراحل التعليم ، والسعى إلى إيجاد الشعور القومى المتحد فى أبناء الحاضر والمستقبل ، واستعمال كافة الوسائل المفيدة غير التعليم والتربية فى المدارس والكليات للوصول إلى هذه الغاية .

تلك هى الخطط العامة التى نشأت عن نظرة إجمالية فى أمورنا القومية . وفى ختام هذا البحث لا ننكر أن فيه نقصاً واضحاً ، فهناك عدة مسائل لم نذكرها على الإطلاق ، وأخرى لم نفحصها إلّا فحصاً موجزاً ؛ ولكن يرجع هذا النقص

إلى أنّا أردنا فى هذه الخطوة التمهيدية أن نوضّح وحدة الحياة القومية فى اختلاف مظاهرها وتعقد مشاكلها . ولا تظهر لنا أهمية كل مشكلة وخطورتها بجانب المشاكل الأخرى إلّا فى ضوء نظرة شاملة ، تنجلى فيها حقيقة الشئون الوطنية ؛ فنهتدى إلى تعيين الخطط العامة الكفيلة باستغلال ما لنا من ثروة مادية وأدبية على أحسن وجه ، حتى تقوم سياسة الدولة على قواعد ثابتة وتتطلع إلى غايات معيّنة ومعقولة . وتلك الخطط إنما هى الأساس الضرورى للبرنامج المفيد ، فيتفرع عنها وينطبق عليها مختلف التدابير الحكومية ، اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية . وقد بقى لنا أن ندرس تلك المسائل التى لم نضمّنها هذا البحث لما تتطلبه من التطويل والتفصيل ، ولما كنّا نخشاه من أن التطويل يغطى على وحدة النظرة السياسية التى نرانا فى أشدّ الحاجة للرجوع إليها فى مناقشاتنا وتشريعنا وإدارتنا .

وأهم تلك المسائل هى المتعلقة بتحسين حال الشعب الاقتصادية كلما سمحت ظروفنا بذلك ؛ ومن بينها تشجيع الملكية الصغيرة والمتوسطة فى الأراضى الزراعية ، ومنح الإقطاعيات الصغيرة ، ودرس قيمة الإيجارات الزراعية ، وتحديد الأجور الزراعية والصناعية إذا لزمت الحال ، ووضع برنامج مفصّل فى مختلف الشئون الاجتماعية مثل انتشار جمعيات التعاون فى المدن والريف ، وإنشاء صناديق المعاشات والإعانات المرضية للعمال الزراعيين والصناعيين ، وتنظيم شروط العمل ، والتشريع الاجتماعى بوجه عام — وكل هذه المسائل لا يجوز اعتبار بعضها منفصلاً عن بعض ، بل يجب درسها كمظاهر مختلفة لمسألة واحدة هى البحث فى العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل الوطنى . ولا نفصل منها أيضاً السياسية المالية التى

هى عبارة عن تطبيق عملى لبرنامج السياسة ؛ لأن كل خطة وكل توجيه جديد فى الفكر السياسى يظهر تأثيره ورد فعله فى السياسة المالية ، وبوجه خاص فى ميزانية الدولة . فمن ناحية الإيرادات الحكومية ينبغى أن ندرس كيفية اشتراك الناس فى تأدية الخدمة المالية كى نصل إلى توازن عادل ، وليس عادلاً فحسب بل إلى جانب ذلك غير ضار بالنمو الاقتصادى ، فى وطأة الضرائب على مختلف الطبقات ومختلف الأعمال الاقتصادية . ومن ناحية المصروفات ينبغى أن ندرس توزيع المبالغ الموجودة لدى الحكومة على مختلف الأعمال الحكومية ، حتى نقدر ما يمكن إنقافه على كل منها ، وخاصة على الأعمال المتعلقة بالتقدم الاجتماعى . ويضاف إلى كل ذلك عدة مسائل أخرى يجب تدبيرها على ضوء الخطط العامة التى رسمناها حتى يكمل هذا البرنامج ، وليس هنا محل إحصائها .

* * *

ولن نترك هذه الصحائف قبل أن نشير مرة أخرى إلى الشعور القومى الذى يجب أن يعمّ الأمة المصرية ، ونلحّ فى ضرورة تغذيته فى جميع الطبقات ونشره شيئاً فشيئاً عند الريفيين على الأخص . وإنّا لنحس بحزن عميق عند ما نفكر فى حال هذه الأمة العريقة فى الحضارة والرفعة ، وما وصلت إليه اليوم من انحطاط وتقهقر بالنسبة إلى الأمم الأخرى ؛ ونقارن بين ما كانت عليه من مجد ورقى فى العصور القديمة ، وما وصلت إليه من فقر وضعف فى عصرنا هذا . وقد لاحظ المؤرخون من قديم أنه يعزّ على أبناء مصر مغادرة وطنهم ، وتضعف فيهم الرغبة فى الاغتراب ؛ فنادراً ما يغادرون وادى النيل طلباً للعيش فى أقطار أجنبية ،

كأنهم لا يستطيعون تنظيم حياتهم تحت سماء غير سماء بلادهم . وإنها لظاهرة محقّقة وصفة جذّابة فى المصريين أن يرتبطوا هذا الارتباط شبه المادى بالأرض التى شاهدت ميلادهم وكفلت بغذائهم ؛ وبلادهم هى فى الحقيقة دارهم ، غير أنهم لم يهتموا بها بل أهملوها مدة طويلة ، حتى أضحت ديارهم معرضة للضعف والفقر والخراب . وعند ما يقرب الخطر من الدار يلتفّ حولها أفراد الأسرة ، وينسون خلافهم ونزاعهم ليتعاونوا جميعاً على صيانتها وإصلاحها : هذا هو الشعور القومى الذى يتلخص فى أن يحس كل شخص بأنه عضو من أسرة وطنية مستقلة ، ويعتقد أن مصلحته الخاصة لا تختلف فى الجوهر عن المصلحة القومية ... ولقد دفعنى الحب الخالص والارتباط الوثيق بمصر وإخوانى المصريين إلى أن أبعث بهذه الرسالة الوجيزة ؛ لكن الصوت المنفرد لا قوة له ولا تأثير ، وأملى وطيد فى أن تنضم إليه أصوات الذين يرون فى الصالح العام فكرة جديرة بأن تكون غاية فى الحياة ، ويعتقدون أن فى رخاء الجميع خير ضمان للسعادة الشخصية .